



## الافتتاحية

مناحي الحياة المختلفة بدءاً من الثوابت الأساسية للدولة، ومروراً بمجالات البنى التحتية، والصحة، والتعليم، ونقل التقنية، والتأسيس لصناعاتها محلياً، ودرم الفجوة الرقمية من خلال التدريب ونشر الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوفيرها لجميع مناطق المملكة ومحافظاتها، والسعي للتحويل إلى مجتمع المعلومات من خلال التوسع في الاستفادة من التقنيات والتطبيقات الحديثة، واستخدامها الاستخدام الأمثل، والإسهام في تسريع وتيرة الانتقال من الخدمات التقليدية إلى تبني مفهوم التعاملات الإلكترونية وتميمه، والتشجيع على تطبيقه وفق أسس علمية، وبيئة ذات موثوقية.

وتسعى الوزارة جاهدة للوصول إلى الآمال والتطلعات المنشودة من خلال محاور هذه الخطة وأهدافها ومشاريعها، ولن يتم ذلك إلا بتضافر جهود الجميع فهذه خطة الوطن، والجميع هدفها .

أمل الاستفادة من هذه النشرة وما حوته من معلومات، وأن لا يبخل علينا القراء بأرائهم ومقترحاتهم، في سبيل تطويرها؛ لتحقيق الغايات المنشودة من إصدارها. وبالله التوفيق،،

م. محمد جميل بن أحمد ملا  
وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

تسعد في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بأن نضع بين أيدي القراء الكرام العدد الأول من النشرة الإلكترونية للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك للتعريف بالخطة وأهم محاورها ومخرجاتها، ومد جسور التواصل مع الجهات المعنية بالتنفيذ، وفتح قنوات أخرى مع المختصين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، بما يخدم الخطة ويحقق أهدافها المرسومة. كما سوف تسهم هذه النشرة في تقديم معلومات محدثة عن التطورات والمستجدات المواكبة للخطة ومشاريعها.

ويفضل الله ثم بالدعم غير المحدود من ولاة الأمر، ظهرت كثير من أهداف الخطة على أرض الواقع، وتم تنفيذ العديد من مشاريعها، مما أسهم في تطورات إيجابية متسارعة في المملكة في السنوات الأخيرة في هذا المجال. والمشاهد لواقع المملكة اليوم يرى أن الخطة وما تضمنته من أهداف ومشاريع، كانت هي المحرك الرئيس للعديد من النشاطات والأعمال في هذا القطاع. ومما لا شك فيه أن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات تعد لبنة أساسية من لبنات التنمية، ومحركاً رئيساً لعجلتها؛ للوصول إلى الغايات والأهداف التي تضمنتها خطط التنمية، التي عنيت بالتنمية المستدامة، وتحسين الخدمات المقدمة، والتحول إلى المجتمع العربي.

والمأمل لهذه الخطة يجد أنها تحتوي على مشاريع تصب في مجالات عدة تغطي

## لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وإقرارها

رغبة في تقديم تصور عن الخطة والمراحل التي مرت بها للقراء، ونظراً لأن هذا هو العدد الأول من النشرة الإلكترونية للخطة، فمن المناسب تقديم لمحة عن تاريخ الخطة.

فقد كان هناك إدراك في المملكة بأهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وحاجته لوضع الخطط والتصورات المناسبة لمواكبة التطورات والاستفادة من التقنيات الحديثة في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة. ولقد مرت الخطة بالعديد من المراحل والإجراءات التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تم إعداد مسودة الخطة الوطنية لتقنية المعلومات من قبل جمعية الحاسبات السعودية.
- نقلت مسئولية إعداد الخطة لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وقامت الوزارة بإضافة جانب الاتصالات إليها.
- شارك في إعداد الخطة عدد كبير من

المختصين والمهنيين من الجهات الحكومية والقطاع الأكاديمي والخاص.

- تمت مراجعة الخطة على أكثر من مستوى، ومن قبل العديد من المختصين المحليين.
- تمت مراجعة الخطة من قبل جهات استشارية عالمية.
- تم إقرار الخطة بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ (الموافق ٢٨ مايو ٢٠٠٧م)، بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٠.

## أهم معالم الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

تتكون الخطة من عنصرين:

- العنصر الأول: المنظور بعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة
- ويقدم تصوراً لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة على المدى البعيد. وتعد هذه الخطة ضرورة لوضع الخطط التنموية، حيث إنه من الأهمية عند القيام بالتخطيط متوسط المدى (كالخطط الخمسية)، وجود منظور استراتيجي

بعيد المدى يحكم هذه الخطط ويربط بينها، وفي ظل عدم وجود استراتيجية مرنة بعيدة المدى، قد تنشأ أهداف ذات رؤى قصيرة المدى، لا تحقق المنظور الأفضل على المدى البعيد، حتى وإن بدت منطقية في مجالها الزمني القريب. ويكون المنظور بعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات من جزأين: الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة.

الجزء الأول: الرؤية المستقبلية، تم وضع رؤية مستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات للمملكة، وتمثل "الرؤية المستقبلية" الغاية أو الماكنة التي يراد الوصول إليها في المملكة، ويتطلب الوصول إلى هذه الرؤية وضع عدد من "الأهداف العامة" التي تم تحديدها بالاعتماد على دراسة الوضع الراهن وتقييمه وتحليله، والتجارب الدولية، واستشراف المستقبل، وتحليل الفجوات، والتخطيط لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، إضافة إلى أن تكون هذه الأهداف -في الوقت ذاته- متكاملة مع خطط التنمية الخمسية. وفيما يلي رؤية الخطة:

## هدف.. ومشروع

مشاريع تسهم في تحقيق هذا الهدف، ويتولى تنفيذها جهات مختلفة وفقاً للمهام ومسؤوليات تلك الجهات حسب ما تم التأكيد عليه في وثيقة الخطة والمشاريع هي:

- ١- دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- ٢- تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات.
- ٣- استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوافر لديها ذلك.
- ٤- تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص.
- ٥- زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.
- ٦- إيجاد حوافز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.
- ٧- اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المناضلة للتعيين والترقية لموظفي الجهات الحكومية.

سنتناول في هذه الزاوية من كل عدد من أعداد النشرة الإلكترونية هدفاً من الأهداف المحددة الستة وعشرين الواردة في الخطة، وتتطرق لارتباط الهدف المحدد بالهدف العام، وأهم المشاريع التي تدرج تحته في الخطة. وفي هذا العدد سوف نتحدث عن الهدف المحدد الأول "توفير الدعم المادي والبشري لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الحكومي". ويندرج هذا الهدف تحت الهدف العام المتمثل في "رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بُعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات".

ومما لا شك فيه فإن المحرك الرئيس لتنفيذ المشاريع يستند إلى الدعم المالي وتوافر الكوادر البشرية المؤهلة. ولقد أولت الخطة هذا المحور جانباً كبيراً من اهتمامها من خلال رصد سبعة

"التحول إلى مجتمع معلوماتي، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكافة شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسة للدخل".

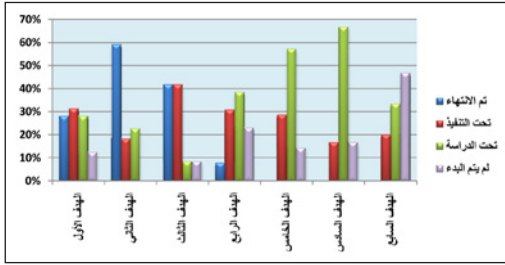
الجزء الثاني من المنظور بعيد المدى، يتمثل في تحديد الأهداف العامة. فلقد تمحورت الأهداف العامة للخطة حول سبع مجالات تشمل الخدمات والإنتاجية، تنظيم القطاع، صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، التعليم والتدريب، الفجوة الرقمية، الإسلام والوطن واللغة العربية، القدرات البشرية. وسوف يتم التطرق للأهداف العامة والأهداف المحددة والمشاريع في الأعداد القادمة من هذه النشرة.

**العنصر الثاني: الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة**  
وحيث إن المنظور بعيد المدى للخطة يوفر رؤية واضحة لما يراد الوصول إليه، في مقابل ذلك تمثل الخطة الخمسية الإسقاط الأول للمنظور بعيد المدى على مدى خمس سنوات ١٤٢٨/١٤٢٩هـ إلى ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠٠٨-٢٠١٢م). وتعد الخطة الخمسية الأولى النواة للوصول للمنظور بعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات للمرحلة القادمة في المملكة.

## الخطة.. ومنجزاتها

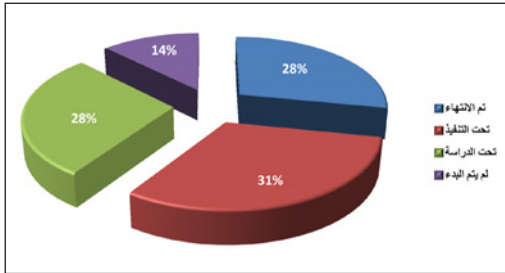
وتتولى الأمانة العامة للخطة رصد ومتابعة تنفيذ المشاريع بالتنسيق الوثيق مع الجهات المعنية بكل مشروع، ومن الملاحظ أنه مع دخول الخطة الخمسية لسنتها الثالثة، فإن ما تحقق بحمد الله يعتبر مرضياً، ولكن لا يصل لطموح المسؤولين في الوزارة. وحيث أن مشاريع الخطة مناهل بالعديد من الجهات الحكومية تنفيذها، فإن تضافر الجهود والسعي لتنفيذها، وإدراك أهميتها وانعكاسها الإيجابي على نواحي التنمية المختلفة للمملكة، سوف يحقق الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة من أجل التحول

إلى مجتمع المعلومات، وبشكل عام تم الانتهاء من تنفيذ قرابة (٣٠٪) من مشاريع الخطة، و(٢٥٪) تحت التنفيذ، و(٢١٪) تحت الدراسة، أما النسبة المتبقية والمتمثلة في (٢٤٪) من مشاريع الخطة فلم يتم البدء فيها. مما يمثل تحدياً كبيراً، إذا علمنا أن الخطة دخلت سنتها الثالثة، مما يستوجب التركيز على هذه المشاريع وتحفيز الجهات على البدء في تنفيذها في أقرب وقت، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض المشاريع التي لم يتم البدء فيها تتضمن مشاريع تنموية رئيسية تمس بالخدمات المباشرة للمواطن. والشكل التالي يوضح سير المشاريع وفقاً للأهداف العامة السبعة للخطة:



مقارنة سير مشاريع الأهداف العامة كما في نهاية العام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م)

كما يقدم الشكل التالي ملخصاً عاماً لسير تنفيذ مشاريع الخطة:



سير مجمل مشاريع الخطة كما في نهاية العام ١٤٣١/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م)

## حروف.. وأرقام

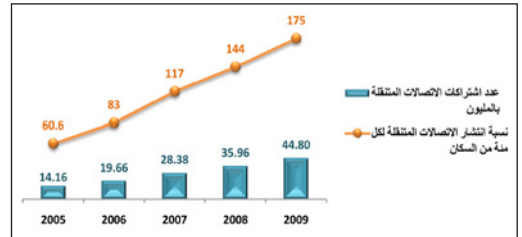
وبحسب ما توصلت إليه إدارة الدراسات في الأمانة العامة للخطة فإنه على الرغم من أن الخطة الخمسية في بداية سنتها الثالثة، فلقد تحقق جزء مهم من مشاريع الخطة، وبخاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية والتنظيمات والتشريعات الخاصة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، كما ساهمت الخطة في تحرير القطاع وفتح باب المنافسة من أجل تقديم أفضل الخدمات وبأسعار في متناول الجميع، كما كان لها دور في توسيع نطاق الخدمات وانتشارها لتمتد لجميع مناطق المملكة من أجل ردم الفجوة الرقمية والسعي لتوافرها في جميع المناطق. فلقد أسهمت هذه الخطوات التي ركزت عليها الخطة ضمن أهدافها في تطوير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والسعي لنشرها والاستفادة منها.

وتمثل الأشكال التالية بعض الآثار الإيجابية لمشاريع الخطة على تطورات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات وتحسن وانتشار الخدمات المقدمة لهذا القطاع.

### • الهاتف المتنقل

قفزت أعداد إشتراكات الهاتف المتنقل بشكل مطرد خلال السنوات الخمس الماضية، فقد كان العدد في عام ٢٠٠٥م (١٤.١٦) مليون مشترك، وقفز هذا الرقم ليصل في عام ٢٠٠٩م إلى (٤٤.٨٠) مليون مشترك، كما وصلت نسبة الانتشار بالنسبة إلى عدد السكان في عام ٢٠٠٩م إلى ١٧٥٪ (أي ١٧٥ اشتراكاً لكل ١٠٠ فرد)، وتعتبر من المعدلات العالية على مستوى العالم، حيث إن المتوسط العالمي لنسبة الانتشار يبلغ (٦٧٪)، وفي الدول النامية (٥٧٪)، وفي الدول المتقدمة (١١٤٪)، وتشمل هذه النسبة إشتراكات البطاقات مسبقة الدفع. وتعزى هذه الارتفاعات الكبيرة خلال السنوات الماضية إلى فتح باب المنافسة في سوق الاتصالات المتنقلة وتطور التقنيات في هذا القطاع وتنوع خدماتها وانخفاض أسعارها. والرسم البياني التالي يوضح عدد اشتراكات الهواتف المتنقلة ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.

مؤشرات تطور عدد اشتراكات الاتصالات المتنقلة ونسبة انتشارها

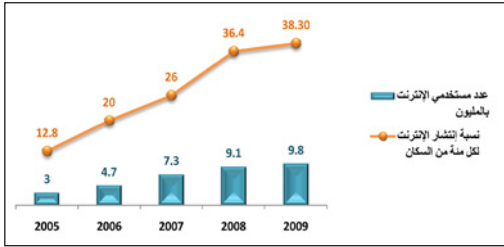


المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

### • خدمة الإنترنت

ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة بمعدلات عالية خلال السنوات الخمس الماضية، فقد كان عدد المستخدمين لا يتجاوز ثلاثة ملايين مستخدم عام ٢٠٠٥م، وأصبح في نهاية عام ٢٠٠٩م قرابة عشر ملايين مستخدم. وبمعدل انتشار قارب من (٤٠٪) في نهاية عام ٢٠٠٩م مقارنة بحوالي (١٣٪) في عام ٢٠٠٥م. والرسم البياني التالي يوضح عدد مستخدمي الإنترنت ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.

مؤشرات تطور عدد مستخدمي الإنترنت

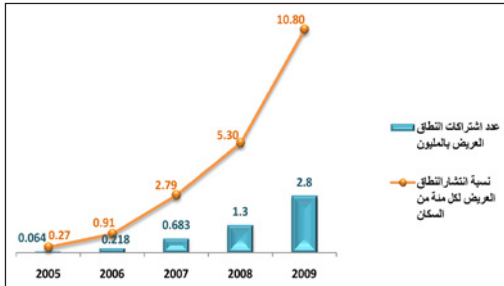


المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (التقديرات مبنية على دراسات السوق ومعلومات أخرى).

### • خدمة النطاق العريض

كان للتطورات المتسارعة في تقنيات الاتصالات المتنقلة دور بارز في نمو عدد إشتراكات النطاق العريض، وبخاصة في العام الماضي، حيث بلغ النمو قرابة (١٠٠٪). فلقد كان عدد الإشتراكات (١.٢٤) مليون مشترك في عام ٢٠٠٨م، وارتفع إلى الضعف في عام ٢٠٠٩م ليقترب من (٢.٧٥) مليون مشترك. ومن المتوقع أن يستمر النمو في عدد اشتراكات النطاق العريض، وبخاصة مع فتح المنافسة في مجال الاتصالات الثابتة من خلال الرخصة الثانية. والرسم البياني التالي يوضح عدد مشتركي النطاق العريض ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.

مؤشرات تطور عدد اشتراكات النطاق العريض

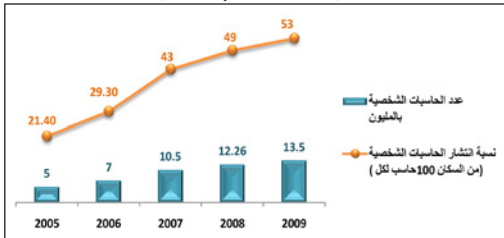


المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

### • الحاسبات الشخصية

قفزت أعداد الحاسبات الشخصية من (٥) مليون جهاز في عام ٢٠٠٥م إلى (١٣.٥) مليون جهاز في نهاية عام ٢٠٠٩م، وبمعدل انتشار بلغ (٥٢٪) لكل ١٠٠ من السكان. وهذا مؤشر رئيس لانتشار استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات وزيادة استخدام الإنترنت. والرسم البياني التالي يوضح عدد الحاسبات الشخصية ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.

مؤشرات تطور عدد الحاسبات الشخصية



المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (التقديرات مبنية على دراسات السوق ومعلومات أخرى).

## لقاء العدد



تعتبر وزارة التعليم العالي من الجهات الرئيسية التي تركز عليها الخطة في تحقيق أهدافها، حيث تقوم الوزارة بتنفيذ أحد عشر مشروعاً من مشاريع الخطة، ويعتبر مشروع «نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية» الذي تشترك وزارة التربية والتعليم في تنفيذه، وذلك فيما يتعلق بمؤسساتها التعليمية، من المشاريع الحيوية في إيجاد بنية تحتية لخدمة التعليم وتطويره واستخدام الأساليب والوسائل الحديثة لتوفير بيئة تعليمية مثالية، ويهدف المشروع إلى:

- توفير البنى التحتية في جميع مباني الجهات التعليمية.
- ربط جميع الجهات التعليمية بالإنترنت.
- نشر تطبيقات نظم المعلومات الإدارية والمالية في الجهات التعليمية.
- توفير بريد إلكتروني للطلاب ومنسوبي التعليم.
- نشر تجهيزات الفصول الإلكترونية في المدارس والجامعات.
- تأمين تجهيزات الوسائط المتعددة، وأجهزة عرض الفيديو في الفصول.
- يسرنا في هذا العدد أن نلتقي مع سعادة وكيل وزارة التعليم العالي للتخطيط والمعلومات الدكتور عبدالقادر الفتوح، ليطالعنا على أهم إنجازات وزارة التعليم العالي في هذا المجال، وما تحقق من مخرجات لتحقيق أهداف المشروع.

فلقد ذكر سعادة الدكتور عبدالقادر أن وزارة التعليم العالي أولت الخطة الوطنية جل اهتمامها، وبخاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

وقد بدأت مسيرة التحول نحو تطبيق التقنية في وزارة التعليم العالي في مراحل مبكرة نسبياً منذ سبعينيات القرن الماضي، وتمثلت في تطوير مجموعة من النظم التقليدية ليكنة أعمال الوزارة الأساسية. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين تفاعلت الوزارة مع مبادرات الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتوجهت القيادة في التحول للتعاملات الإلكترونية المحلية والعالية، فبدأت في عملية التحول لتطبيق خدماتها وتقديمها على هيئة إلكترونية للطلبة والباحثين، والنظر إليها على أنها فرصة ثمينة واستثمار مهم لتطوير قدراتها وتحسين

البنية التحتية المعلوماتية على المستوى القيادي والاستراتيجي والتشغيلي. حيث يعتبر جهاز تقنية المعلومات والاتصالات حجر الأساس في توفير البيئة المعلوماتية الآمنة عالية الكفاءة.

ولتحقيق جاهزية التحول الرقمي الشامل قامت الوزارة بتطوير أنموذج لتحقيق الجاهزية على المستوى الوطني وعلى مستوى الإدارات الحكومية، حيث تم التركيز على ثلاثة محاور هي:

١- تطوير جاهزية البنية التحتية المعلوماتية شاملاً الشبكات وقواعد البيانات والتطبيقات وأمن المعلومات.

٢- تطوير جاهزية العناصر البشرية، ويشتمل على مبادرات لتثقيف وتعليم وتحفيز الموارد البشرية في الإدارات المختلفة لضمان المشاركة الفاعلة في التحول.

٣- تطوير السياسات والإجراءات ذات الصلة بالتحول لتطبيق التعاملات الإلكترونية. وفي مجال الخدمات الإلكترونية قامت الوزارة بتطوير البنية التحتية المعلوماتية وإجراءات الأعمال لتقديم الخدمات الإلكترونية، بهدف تسهيل تقديم الخدمات، وتحقيق مزيد من الفاعلية والشفافية. وتتمحور الخدمات الإلكترونية

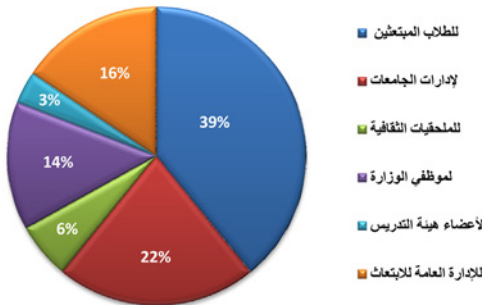
المتاحة على البوابة الإلكترونية للوزارة وعددها ١١٥ خدمة حول فئات المستفيدين وهم: الطلاب والجامعات والمحقيات الثقافية وموظفي الوزارة. ويوضح الشكل التالي ملخصاً لهذه الخدمات

مستوى خدماتها للقطاعات المختلفة بالملكة، وذلك سعياً لمواكبة التطور العالمي والوصول بمجتمع المملكة إلى مجتمع المعلومات.

وحيث تتشعب علاقات الإدارات الحكومية مع مختلف أصحاب المصلحة من مؤسسات وأفراد محلياً وإقليمياً ودولياً فإن ذلك يجعل من تقنيات المعلومات والاتصالات أداة رئيسة لتحقيق التواصل والتبادل المعلوماتي فيما بين الأطراف جميعها، وذلك لتقديم الخدمات، وتحقيق الحوكمة حيث تمثل الإدارات الحكومية الجهة المرجعية والتنظيمية للأعمال في المملكة.

وفي مجال تطوير البنية التحتية قامت الوزارة بتطوير إدارة تقنية المعلومات والارتقاء بمرجعيتها وتمثيلها في الهيكل التنظيمي للوزارة، وذلك استمراراً لجهود التطوير الإداري النوعي، واستجابةً للاحتياجات المتزايدة لبناء وتعزيز

الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل وزارة التعليم العالي



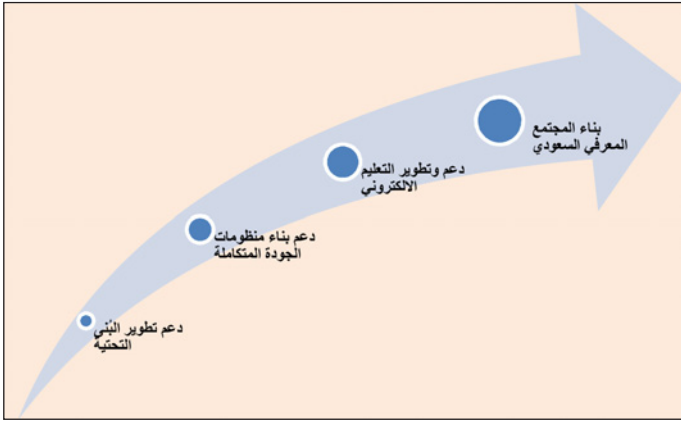
قامت الوزارة بالتواصل مع الجامعات الحكومية، والعمل على دعمها في نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في الجامعات من خلال عدد من المحاور الرئيسية ومنها على سبيل المثال لا الحصر: البنية التحتية للشبكات، وتطوير المواقع الإلكترونية، وتوفير بريد إلكتروني لمستويي الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطلاب، وتوفير الأنظمة المناسبة مثل نظام أكاديمي، ونظام للقبول الإلكتروني، ونظام قبول وتسجيل، ونظام تعلم إلكتروني، وفصول تعلم إلكتروني. وقد خُطت الجامعات الحكومية في هذا المجال خطى حثيثة، وتوسع الوزارة مستقبلاً لتطبيق القبول الموحد بهذه الجامعات بعد استكمال بنيتها التحتية وأنظمتها الإلكترونية.

المؤشرات فيما يلي:

- مؤشرات العرض والطلب على التعليم العالي.
- مؤشرات الطلبة على مقاعد الدراسة المتبعين والخريجين والتوظيف.
- مؤشرات العاملين في قطاع التعليم العالي، ومؤشرات أعضاء هيئة التدريس، ومؤشرات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.
- في جانب ذي صلة بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، ذكر سعادة الدكتور عبد القادر أن الوزارة لعبت دوراً رئيسياً في دعم مبادرات الخطة فيما يخصها من مشاريع سواء ما يتم تنفذه داخل الوزارة أو بالتنسيق مع الجامعات الحكومية، ومن ضمن هذه المشاريع "نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية"، فقد

وفي هذا السياق تحدث سعادة وكيل الوزارة عن النظرة نحو المستقبل، والذي تسعى الوزارة إلى تحقيقه، فقد ذكر أن الوزارة أدركت دورها الريادي في رعاية تقنيات المعلومات على مستوى التعليم العالي بالملكة، وتعمل حالياً على تطوير استراتيجية لتعزيز تقنيات المعلومات والاتصالات على مستوى التعليم العالي تتبثق من رؤية الوزارة وتكامل مع الخطط الوطنية والمبادرات الإقليمية والعالمية لتطوير التعليم العالي اعتماداً على تقنية المعلومات والاتصالات. وترتكز الخطة على المحاور الاستراتيجية التالية:

- دعم التعليم والتطوير والبحث.
- رفع قدرات وكفاءة الجامعات المحلية.
- بناء الشراكات والتحالفات المتميزة.
- وتشتمل الخطة على العديد من التوصيات والمبادرات والبرامج ضمن مسارات من أهمها ما يلي:
- تطوير المجتمع المعرفي السعودي.
- دعم وتطوير التعليم الإلكتروني.
- دعم تطوير البنى التحتية.
- دعم بناء منظومات الجودة المتكاملة.
- وقد قامت الوزارة بتأسيس مرصد التعليم العالي، وذلك لتوفير آلية متابعة الأداء، والعمل على ضمان جودة مخرجات منظومة التعليم العالي بالملكة ومراقبة مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن واقع التعليم العالي وتحليلها واستقراءها، وضمان المزيد من التوافق بين جانبي العرض والطلب في هذا القطاع الحيوي. وبمكنتنا تلخيص أهم هذه



يمكن استعماله كأداة للقياس المرجعي على المستوى العالمي والإقليمي وعلى مستوى الدولة. وتم توزيع هذه المؤشرات على ثلاثة نطاقات تتعلق بتنفيذ إلى الاتصالات وتقنية المعلومات واستخداماتها والمهارات المتعلقة بها. وفيما يلي مؤشرات مجتمع المعلومات ضمن النطاقات المحددة: مؤشرات النفاذ:

- 1- عدد خطوط الاتصالات الثابتة لكل مئة من السكان.
- 2- عدد خطوط الاتصالات المتنقلة لكل مئة من السكان.
- 3- نصيب الفرد من التردد الشبكي الدولي الخاص بالإنترنت.
- 4- نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز حاسب آلي.
- 5- نسبة المساكن التي يتوافر فيها اتصال بالإنترنت.
- مؤشرات الاستخدام:
- 6- عدد مستخدمي الإنترنت لكل مئة من السكان.
- 7- عدد مشترك خطوط الإنترنت عالية السرعة لكل مئة من السكان.
- 8- عدد خطوط الهاتف المتنقل عالي السرعة لكل مئة من السكان.
- مؤشرات المهارات:
- 9- نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين.
- 10- إجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية.
- 11- إجمالي نسبة الالتحاق بالمرحلة الجامعية.

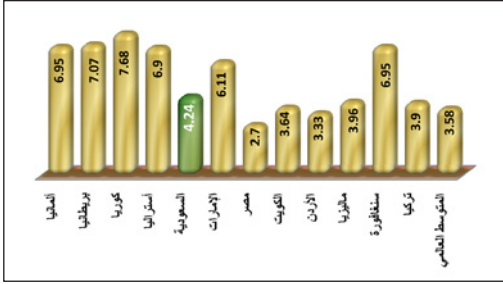
## التحول إلى مجتمع المعلومات

تحمل مشاريع الخطة بين طياتها الهدف الرئيس من الخطة والمتمثل في التحول إلى مجتمع المعلومات بما تتضمنه هذه العبارة من مدلولات مختلفة. وتدعم الخطة توجه الدولة بأن تكون المملكة بما حياها الله من مقومات في مصاف الدول المتقدمة. ولتأكيد هذا السعي فلقد تم تبني مؤشرات الاتحاد الدولي لقياس الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI)، وذلك من أجل معرفة واقع المملكة، والسعي لتذليل الصعوبات وتجاوز المعوقات للوصول لمقام الدول المتقدمة.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات في المساعدة على مراقبة الفجوة الرقمية وتقييمها، وتسهيل الضوء على مجالات التحسين، وكذلك في قياس إمكانية التنمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، أو أي مدى يمكن للبلدان استعمال تقنيات الاتصالات والمعلومات لتعزيز النمو والتنمية، ولقد هدف الاتحاد الدولي للاتصالات من تبني مؤشرات الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات، إلى المساعدة في تقييم الدول ومعرفة حجم الفجوة الرقمية، والتعريف بالجهود المبذولة من قبل كل دولة لردم الفجوة الرقمية والتعرف على موقع دولهم بين دول العالم، من أجل اتخاذ القرارات الصائبة وفقاً لما يتوافر لديهم من معلومات. ويتكون الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات من أحد عشر مؤشراً

## المؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (ID)

يمثل هذا المؤشر رقماً قياسياً للمؤشرات الإحدى عشر السابق ذكرها، ولقد احتلت المملكة المرتبة الثانية والخمسون بين المائة وتسع وخمسين دولة. ولقد تقدمت بمرتين في عام ٢٠٠٧م، وبست عشر مرتبة في عام ٢٠٠٢م، حيث كانت المملكة في المرتبة الثامنة والستين لعام ٢٠٠٢م. كما آتت المملكة في المرتبة الرابعة على مستوى الدول العربية، والشكل التالي يوضح المقارنة مع الدول المختارة.



نسبة المؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات للعام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ (٢٠٠٨م)

## وقائع وأحداث

شاركت الوزارة في معرض جاينكس الذي أقيم في مركز معارض الرياض الدولي خلال الفترة من ١١-١٥ جمادى الأولى ١٤٢١هـ (٢٥-٢٩ أبريل ٢٠١٠م)، ولقد تضمن جناح الوزارة في المعرض عرضاً خاصاً للخدمة ومنشورات بهدف إطلاع العامة والمسؤولين والمختصين والمهتمين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات على الخطة وأهم أهدافها ومنجزاتها، وسير المشاريع، ونسبة المتحقق منها.

## مصطلح.. وتعريف

سوف يتم التركيز في هذه الزاوية على اختبار مصطلح أو أكثر من المصطلحات ذات العلاقة بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ووضع تعريف مختصر له، وذلك بهدف نشر هذه المصطلحات والتعريف بمدلولاتها.

### التوقيع الإلكتروني:

توقيع رقمي يستخدم لفرض التعاملات الإلكترونية، ويحمل الخصائص الرئيسية للتوقيع العادي، ويعتمد هذا التوقيع على التشفير والبنية التحتية للمفتاح العامة. ولزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الرابط التالي الخاص بالمركز الوطني للتصديق الرقمي: [www.pki.gov.sa](http://www.pki.gov.sa)

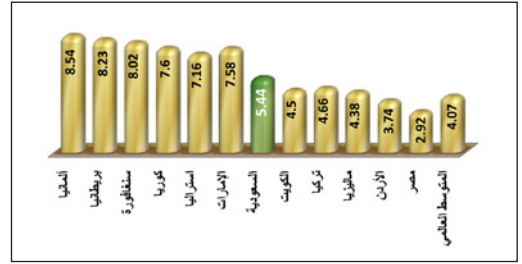
### الحاضنة:

منشأة لاحتضان الأفكار الإبداعية لتطويرها، لتصبح منتجات ذات قيمة سوقية، من خلال توفير مقر مناسب، وتقديم خدمات مساندة فنية وأخرى إدارية ومالية لأصحاب هذه الأفكار. وفي الغالب يستمر هذا الاحتضان لمدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات، وتعد الحاضنات أداة فاعلة لتوليد الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولمعرفة واقع المملكة في هذا المجال، فسوف يتم عمل المقارنات الدولية بشكل دوري، ولقد تم اختيار بعض الدول التي تقع ضمن مستويات المملكة في هذا المجال، وكذلك بعض الدول الأكثر تطوراً والدول الصناعية، والدول التي تم اختيارها من أجل المقارنة الدولية هي: مصر، الأردن، دولة الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تركيا، أستراليا، ألمانيا، بريطانيا، كوريا، سنغافورة، وفيما يلي ملخص لهذه المقارنات حسب المؤشرات الأساسية.

## مؤشرات النفاذ

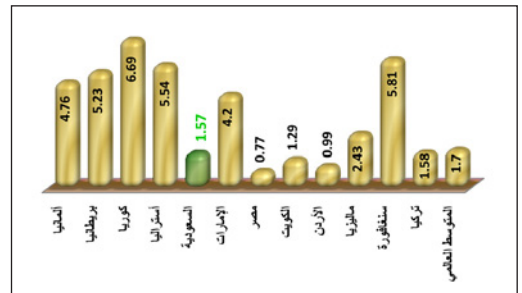
لقد ذكر تقرير الاتحاد الدولي (قياس مجتمع المعلومات، ٢٠١٠م). أن المملكة من الدول التي حققت تقدماً ممتازاً في مجال النفاذ إلى تقنية المعلومات والاتصالات على نحو يعكس زيادة كبيرة في اشتراكات الهاتف الثابت والمتنقل، وكذلك في عرض النطاق الدولي للإنترنت، وفي النفاذ الأسري إلى الإنترنت والحواسيب، ولقد حققت المملكة المرتبة السادسة والأربعين من بين مائة وتسع وخمسين دولة، ومنقدمة بثلاث مراتب عن عام ٢٠٠٧م. والشكل التالي يبين موقع المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية في مجال النفاذ والمأخوذة من متوسط قيم المؤشرات الخاصة بذلك.



نسبة مؤشرات النفاذ للعام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ (٢٠٠٨م)

## مؤشرات الاستخدام

احتلت المملكة المرتبة السابعة والخمسين في هذا المؤشر ومنقدمة أيضاً بثلاث مراتب عن عام ٢٠٠٧م، والتي كانت تحتل فيه المرتبة الستين، والشكل التالي يوضح موقع المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية في مجال الاستخدام للاتصالات وتقنية المعلومات.



نسبة مؤشرات الاستخدام للعام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ (٢٠٠٨م)